

التعامل الضربي



الجهات المسئولة:

- « مصلحة الضرائب المصرية
- « وزارة المالية
- « قطاع الاتفاques والتجارة الخارجية

الإنجاز / المستجدات	التوصيات	المشكلة
	<ul style="list-style-type: none"> - أهمية وضوح القوانين واللوائح والتعليمات الضريبية وتبسيطها من أجل تخفيف السلطة التقديرية للعاملين بالإدارة الضريبية. - تشكيل لجنة مصغرة بعضوية رئيس مصلحة الضرائب ورئيس مصلحة الجمارك ونائب عن وزير المالية، وعضوية رئيس اتحاد الصناعات أو من ينوب عنه وممثلي عن الغرف الصناعية، تكون مهمتها مناقشة العقبات الإجرائية والقانونية التي تواجه المستثمرين الصناعيين في الضرائب والجمارك والتوصيل إلى حلول وقرارات عملية لها تأثير سريع على أرض الواقع. - توقيع بروتوكول بين وزارة المالية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لتطوير أنظمة التعامل الضريبي بما يتماشى مع المستجدات الدولية ويعزز ثقة المستثمرين في الإصلاحات الضريبية. 	<p>تشكل الضرائب عبئاً كبيراً على المنتج الصناعي، حيث تؤدي إلى ارتفاع السعر الذي يصبح في معظم الأحيان غير تنافسي. ومن أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية المصدرة ما يلي:</p>
	<p>«أهمية وضوح القوانين واللوائح والتعليمات الضريبية وتبسيطها من أجل تخفيف السلطة التقديرية للعاملين بالإدارة الضريبية.</p> <p>«تشكل لجنة مصغرة بعضوية رئيس مصلحة الضرائب ورئيس مصلحة الجمارك ونائب عن وزير المالية، وعضوية رئيس اتحاد الصناعات أو من ينوب عنه وممثلي عن الغرف الصناعية، ومهمة هذه اللجنة هي مناقشة العقبات الإجرائية والقانونية التي تواجه المستثمرين الصناعيين في الضرائب والجمارك والتوصيل إلى حلول وقرارات عملية لها تأثير سريع على أرض الواقع.</p>	<p>غموض القانون واللائحة التنفيذية مما أدى إلى الاجتهاد والاختلافات في التفسير داخل المصلحة في كل التعاملات وكانت أهم الاختلافات في المعايير والتطبيق تخص صناعات متخصصة تخص الصناعات الغذائية، صناعة المنظفات، صناعة الدواء، صناعة مستحضرات التجميل، و لب الورق (عجائن من خشب أو مواد ليفية سيليوزية)</p>

التقديرالجزافي:

- استمرار العمل بنظام التقديرالجزافي للضرائب وعدم الاعتداد بالميزانيات والإقرارات المقدمة.

- تأخر الفحص الضريبي لعدة سنوات قد تصل الى ١٥ سنة مما يتربّع عليه تحمّيل الشركات أعباء مالية إضافية تمثل في مقابل التأخير و ضريبة إضافية تفوق الضريبة الأصلية.

- تقوم المأموريات بإصدار نماذج تقديرية لقطع التقادم دون الالتفات نهائياً إلى الإقرارات المقدمة من الشركات وقد تفوق الضرائب حجم المبيعات نفسها ويلزم الأمر إجراءات معقدة لإعادة الفحص الضريبي الذي يكون مر عليه أكثر من خمس سنوات فعلاً.

- قيام المأمور عند الفحص بإهدار الدفاتر والمستندات، وفي هذا الأمر لابد من قيام المأمور الفاحض الذي يدعى بوجود مخالفة اثبات هذه المخالفة بنفسه والتفرقة بين التهرب الضريبي والمغالفة البشرية.

- عدم الترابط بين كافة شعبه المأمورية "شعبه الفحص التجاري - كسب العمل - الدmega - خصم المنبع" مما يؤدي إلى إهدار وقت الممول والمأمورية على حد سواء حيث يتم تجهيز أكثر من ملف للفحص مع أكثر من مأمور بنفس المستندات تقريراً وإيجاناً في وقت واحد. والمطلوب توحيد الفحص لعدم إهدار وقت المأمورية والممول.

- تعنت المأمورية في الفحص الضريبي للملفات التي لا ينتج عنها حصيلة للمأمورية دون النظر إلى التزام الممول بتقديم كافة المستندات الضريبية المؤيدة لإقراره وتعنت المأمورية تأخير الملف لعدم جدواه من وجهة نظرها.

- الحجز الإداري على كافة اموال الشركة بدلاً من ان يتم الحجز على ما يساوي قيمة الضريبة فقط مما يؤثر على التعاملات اليومية للمصانع والشركات لحين رفع الحجز دون استنفاد الطرق الودية.

- إلغاء ما يسمى بالتقدير الضريبي (الجزافي)، فيجب تطبيق القانون فيما يخص الاعتداد بالإقرار الضريبي ويتم عمل فحص عشوائي للمستندات المقدمة وإذا ثبت خلاف ما هو في الإقرار يتم إعادة التقييم.

- التزام سلطات الضرائب باعتماد الميزانيات المقدمة المعتمدة والتي مر عليها خمس سنوات اعتماداً نهائياً لحل المنازعات الضريبية وتحصيل الضريبة بشكل أسرع.

يجب الالتزام باتفاقيات منع الازدواج الضريبي لتشجيع الشركات الأجنبية على ضخ مزيد من الاستثمارات في مصر.

اتفاقيات منع الازدواج الضريبي: مصلحة الضرائب لا تعتمد باتفاقيات منع الازدواج الضريبي في بعض الحالات مما يؤثر سلباً على استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر.

- إلغاء ضريبة القيمة المضافة على السلع الرأسمالية التي تدخل في العملية الإنتاجية.

- تقديم الاقرارات الكترونياً لمصلحة الضرائب في الشهر التالي لانتهاء الفترة الضريبية.

- إضافة الخدمات في الاعفاءات الواردة في المادة رقم ٣٧ من قانون ضريبة القيمة المضافة.

- إضافة الهيئات العامة في الجهات المدرجة في المادة رقم ٣٧ من قانون ضريبة القيمة المضافة التي ترد لها هبات وتبرعات وهدايا ويمكن لوزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة عليها.

- يحق للمغادرين البلاد من الزائرين الأجانب لمصر لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر استرداد الضريبة السابقة سدادها للبائع المسجل عن مشترياته لسلع خاصة للضريبة بشرط ألا تقل قيمة مشترياته بالفاتورة الواحدة عن ١٥٠.. جنيه، وعلى أن يتم خروج مشترياته من البلاد بصحبه أو بأي وسيلة أخرى.

- يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه الافراج المؤقت لمدة ثلاثة أشهر وذلك على الرسائل الواردة للعملية الانتاجية أو ممارسة الشساط وذلك وفقاً للضمانات التي تراها مصلحة الجمارك مناسبة لحين موافاة صاحب الشأن المصلحة بالمستندات اللازمة لبحث الاعفاء خلال المدة المذكورة أو سداد الضريبة المستحقة وكذا الضريبة الاضافية.

- تطبيق نظام الضريبة القطعية بحيث يتم ربط قيمة ثابتة على أي منشأة صغيرة ولا يتم رفع تلك القيمة إلا في ضوء فحص الفواتير والمستندات وإثبات أن المستحق على المنشأة يزيد عن تلك القيمة.

- ضرورة النظر في تطبيق المقترنات المقدمة من وزارة التجارة والصناعة في مشروع قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فيما يخص التسهيلات الضريبية والإجرائية لتلك المنشآت.

- وضع نظام ضريبي ميسط خاص للمشروعات أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنظام الضريبة الموحدة بهدف تخفيض تكلفةالتزام الضريبي على تلك المشروعات مع ضرورة تحديد ضريبة قطعية للمشروعات متناهية الصغر.

ضريبة القيمة المضافة: فرض ضريبة قيمة مضافة على السلع الرأسمالية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بصورة تضعف من القدرة على المنافسة الخارجية.

صدور قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر والذي تضمن في مواده تيسير لإجراءات التمويل وبدأ العمل بالإضافة إلى الحوافز المختلفة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وطرح أسس مبسطة للتعامل الضريبي الدائم.

حد التسجيل للشركات: رفع حد التسجيل للشركات إلى ... ٥٠٠ جنيه مصرى في ضوء قانون ضريبة القيمة المضافة سيؤدى إلى خروج العديد من المنتجين من دائرة الإنتاج الرسمي ومن ثم تضييع على الدولة فرص تحصيل موارد مالية.

	<p>تسهيل إجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة للشركات المصدرة وسرعة سداد المبالغ المستحقة للشركات قبل مرور فترة العامين لكي لا تُنبع على الشركات أموال تحتاجها في عمليات الإنتاج والتصدير.</p>	<p>استرداد ضريبة القيمة المضافة: عدم تمكّن الشركات المصدرة من استرداد ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الإنتاج من خامات ومستلزمات استخدمت في منتجات تم تصديرها لمدة طويلة قد تستغرق سنوات، ويُسقط استردادها بعد عامين.</p>
	<p>التفرقة عند توقيع غرامات التأخير في دفع الفرائب بين حالات التهرب الواضحة وبين حالات الخلاف والنزاع مع مصلحة الفرائب على المبالغ الضريبية المستحقة، فلا ينبغي توقيع غرامات في حالات وجود نزاع لأن التأخير هنا ناتج عن وجود نزاع وليس عن تهرب من الدفع.</p>	<p>غرامات التأخير على أداء الضريبة: طبقاً لقرار وزير المالية رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٩، يتم توقيع غرامات تأخير على أداء الضريبة دون التفرقة بين التأخير الناتج عن التهرب والتأخير الناتج عن المنازعات الضريبية.</p>
	<p>اقتراح بإصدار تشريع جديد لإلغاء الضريبة العقارية على المنشآت (مصانع ومستشفيات والمناطق الحرة).</p>	<p>الضريبة العقارية على المنشآت الصناعية والصحية المغالاة في تقدير سعر المتر من الأرض والمباني بالمنشآت الصناعية، وما يستتبعه من المغالاة في تقدير القيمة الإيجارية هو ما قد عانى منه كافة القطاعات الصناعية والذي أدى إلى نزاع مستمر وسخط عام على الضريبة بشكلها الحالي. رفض بعض المأموريات تقسيط الضريبة والإصرار على التحصيل دفع واحدة أو الحجز على أموال الشركات لدى البنوك لإجبار الممولين على السداد وإرهابهم من اتباع أي وسيلة من الوسائل القانونية للتضاضي دون مراعاة الوضع الاقتصادي للمنشآت ولسمعتها التي قد تتأثر لدى البنوك بهذا الحجز الذي أدى إلى منازعات وخلافات لا حصر لها.</p>
	<p>- عمل رقم قومي للمنشأة يتم التعامل به مع مختلف أنواع الفرائب التي حددها القانون التي تخضع لها المنشأة سواء كانت فرائب دخل أو قيمة مضافة أو جمارك أو تأمينات أو جهات حكومية أخرى. - توحيد ضريبة القيمة المضافة مع ضريبة الدخل في ملف ضريبي واحد لتسهيل المقاومة بين الالتزامات والمستحقات لدى مصلحة الفرائب.</p>	<p>وجود أكثر من ملف ورقم لذات المنشأة في الأجهزة المتعددة</p>